

التركيب الزواجي لسكان المملكة العربية السعودية: دراسة السمات العامة والأبعاد الديموغرافية والمكانية

رشود بن محمد الخريف*

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على الحالة الزواجية للسكان في المملكة العربية السعودية، وإبراز التباين الجغرافي، ومن ثم السعي إلى فهمه وتفسيره، وذلك بالاعتماد على بيانات تعداد السكان في عامي 1394هـ و1413هـ، بالإضافة إلى الإحصاءات الحيوية للزواج والطلاق. وكشفت الدراسة عن بعض الحقائق المهمة، والتباين المكاني بين المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية. فأظهرت الدراسة - على سبيل المثال - أن المتزوجين يمثلون الأغلبية من السكان (12 سنة فأكثر). كما أظهرت أن سمات التركيب الزواجي لإجمالي السكان تتفاوت من منطقة إلى أخرى، لترتفع نسب المتزوجين بشكل ملحوظ في المحور الأوسط (الرياض - مكة المكرمة - الشرقية)، بالإضافة إلى منطقة تبوك، بينما ترتفع نسب الأرمال في مكة المكرمة، والباحة، وعسير، وحائل. كما أبرزت الدراسة تفاوتاً واضحاً حسب العمر، والنوع، والجنسية. فعلى سبيل المثال، وجد أن هناك اختلافاً بارزاً في سمات التركيب الزواجي بين الذكور والإناث، إذ تبين أن معظم الذكور يبقون داخل الحياة الزوجية طوال حياتهم، في حين أن معظم الإناث يجبرن على الخروج منها بسبب الترميل بالدرجة الأولى، والطلاق بالدرجة الثانية. ومن خلال دراسة الإحصاءات الحيوية الصادرة عن وزارة العدل، تم تحديد مستويات الطلاق والزواج على مستوى المملكة من جهة، وأظهرت الدراسة - من جهة أخرى - أن هناك تفاوتاً مكانياً كبيراً سواء في نسب الطلاق أو في المعدلات الخام للزواج والطلاق.

وبوجه عام، وجد أن الهجرة الداخلية والخارجية تؤثر في التركيب الزواجي للسكان في المناطق الإدارية المختلفة، إلى جانب بعض المتغيرات الأخرى. كما تبين - على العكس مما يعتقد بعض الباحثين - أن: «العنوسة» أو «التأخر في الزواج» لا تعد ظاهرة تدعو إلى القلق. ومن خلال هذه الدراسة، تتضح الحاجة إلى المزيد من الدراسات في هذا الموضوع.

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

المصطلحات الأساسية: الزواج، الطلاق، التركيب الزواجي، سكان المملكة العربية السعودية، معدلات الزواج، معدلات الطلاق، العنوسة، تأخير الزواج.

المقدمة

يُقصد بالتركيب الزواجي تصنيف السكان حسب فئات الحالة الزوجية، للحصول على أعداد السكان أو نسبهم في فئاتها الأربع: (أعزب لم يسبق له الزواج، متزوج، مطلق، أرمل). وتُعد الحالة الزوجية من خصائص السكان الأساسية المكتسبة على عكس الخصائص البيولوجية الأخرى مثل العمر والنوع. ويتحدد توزيع السكان حسب الحالة الزوجية تبعاً للتأثير التراكمي لمختلف العوامل البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والقانونية التي تؤثر في الزواج (وزارة التخطيط بالكويت، 1987م: 21). ويُعد التركيب الزواجي من السمات الاجتماعية المهمة لتأثيره في الأسرة التي تمثل الوحدة الأساسية في المجتمع الإنساني. فلا يؤثر فيها متغير أقوى من تأثيره سواء من حيث تكوينها وبنائها، أو من حيث تفكيكها وتشتيت شملها. والزواج من أهم الظواهر الديموغرافية والاجتماعية في جميع المجتمعات البشرية، لأنه السبيل الوحيد للإنجاب الشرعي، وبناء الأسرة حسب الأعراف السائدة. ويؤثر أيضاً في الخصوبة إلى جانب ارتباطه بظواهر اجتماعية وديموغرافية أخرى. فما طفرة الأطفال (Baby Boom) التي حدثت في الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلا خير مثال لتأثير معدلات الزواج، التي ارتفعت بسبب السلم والنمو الاقتصادي، في الخصوبة التي شهدت ارتفاعاً على نحو غير متوقع في تلك الدول. ومن جهة أخرى يشير أبو عيانة (1986م) إلى أن الخصوبة قد تنخفض في المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الطلاق، وبخاصة إذا كانت الفترة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها وزواجها مرة ثانية طويلة.

كذلك، فإن لمعدلات الزواج والطلاق والترمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة، فالأحوال الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في التركيب الزواجي مما يجعل الحالة الزوجية للسكان غير ثابتة، بل تتغير من وقت إلى آخر، تبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تأثرها بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. لذلك تشير الحالة الزوجية إلى «درجة تماسك المجتمع وتراپطه والتزامه بالشرائع الدينية» (المطري، 1419هـ: 223). فالتركيب الزواجي - إنن - يتأثر بكثير من الظواهر الديموغرافية وغير الديموغرافية. فهناك من يعتقد بأن معدلات

الوفيات، ومن ثم الأعمار المتوقعة (أمد الحياة) تتفاوت - أيضاً - تبعاً للحالة الزواجية (الشلقاني، د. ت). كما أن معدلات الهجرة والحراك المكاني ترتفع أو تنخفض حسب الحالة الزواجية للإنسان. ومن جهة أخرى تتفاوت معدلات الزواج والطلاق بين المجتمعات الريفية والحضرية، وحسب الخصائص والسمات الاجتماعية الأخرى مثل التعليم والدخل وغيره. وفضلاً عن ذلك فإن بيانات التركيب الزواجي تُعد من المدخلات المهمة في التخطيط للخدمات الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بالأسرة. وفي ضوء هذه الأهمية جاء الاهتمام بهذا النوع من التركيب السكاني في هذه الدراسة.

وتزداد الحاجة إلى دراسة التركيب الزواجي إذا علمنا بندرة الدراسات في هذا المجال، وبخاصة الجغرافية، وذلك لعدم توافر بيانات تفصيلية عن الخصائص السكانية بشكل عام، أو بيانات شاملة لجميع المناطق بشكل خاص، إذ يقتصر ما يتوافر من بيانات على مسوحات لا تتجاوز نطاق مدينة معينة، أو فئة سكانية محددة. فبشكل عام، يشير كلارك (1984م) إلى أن هناك دراسات قليلة للاختلافات الجغرافية في الأوضاع الزواجية. أما في المملكة العربية السعودية، فما يتوافر من دراسات يكاد ينحصر في دراسات عامة تتعرض للحالة الزواجية لإجمالي السكان ضمن تناولها للخصائص السكانية الأخرى، دونما تركيز أو تعمق لفهم الأبعاد المكانية للتركيب الزواجي، أو محاولة للتعرف على أسباب التفاوت بين الفئات السكانية والمناطق الجغرافية، باستثناء دراسة السرياني (1413هـ) التي اعتمدت على بيانات تعداد 1394هـ، التي تُعد قديمة، في ضوء ما تمر به المملكة العربية السعودية من تغيرات اجتماعية واقتصادية هائلة خلال ثلاثة عقود الماضية. وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء دراسة الصالح (1419هـ) فإن كلاً من الرويثي (1400هـ)، والصالح (1402هـ)، والحمدان (1412هـ)، والمطري (1419هـ)، وسيف (1998م)، بالإضافة إلى أطلس سكان المملكة المنشور في عام 1401هـ، تعرضوا للتركيب الزواجي في المملكة العربية السعودية بالاعتماد على بيانات تعداد 1394هـ. أما دراسة الصالح (1419هـ) فقد تناولت الحالة الزواجية لإجمالي السكان فقط في بعض المناطق الإدارية من خلال دراسة خصائص التركيب السكاني بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك تعرض أطلس منطقة الرياض (1419هـ) والربدي (1419هـ) إلى الحالة الزواجية في محافظات منطقة الرياض، وتمكنا من إبراز التفاوت المكاني بين هذه المحافظات.

ومن جهة أخرى، هناك بعض الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بحالة زواجية أو بأخرى من حالات التركيب الزواجي، مثل دراسة الهزاني (1407هـ) للعوامل المؤدية إلى الطلاق في المملكة، ودراسة الفيصل (1411هـ) لبعض خصائص المطلقين في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة، إلى جانب دراسة الخطيب (1413هـ) للطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي في مدينة الرياض، ولكن لم تعن أي من هذه الدراسات بوضع الزواج أو الطلاق أو الترميل على مستوى المملكة العربية السعودية أو على أي مستوى جغرافي أصغر.

باختصار، يتضح أن جميع الدراسات المشار إليها آنفاً لم تتناول التركيب الزواجي على مستوى المناطق الإدارية بشكل شامل؛ وقليل منها اعتمد على بيانات التعداد السكاني الأخير. وبناء عليه فإن التركيب الزواجي بجوانبه المختلفة، وحالاته المتعددة، وأبعاده الاجتماعية والديموغرافية والمكانية، لم يحظ باهتمام كبير من الباحثين في المملكة العربية السعودية، على الرغم مما يُثار في الصحف المحلية - بين الحين والآخر - من جدل ومناقشات حول «عنوسة» الإناث، وتأخر سن الزواج لدى الذكور، بالإضافة إلى غلاء المهور ونحوها.

الأهداف والتساؤلات

بناء على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات التركيب الزواجي لسكان المملكة العربية السعودية وسماته العامة، وأبعاده الديموغرافية والاجتماعية، ثم الكشف عن أنماط التباين الجغرافي، وتحديد طبيعة التفاوت بين الفئات السكانية المختلفة، مع محاولة تفسير ذلك من خلال ما يتاح للباحث من بيانات. بعبارة أخرى يهدف البحث إلى الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة مثل:

- ما مستويات الزواج والطلاق والترميل على مستوى المملكة العربية السعودية؟
- ما مدى الاختلاف في التركيب الزواجي بين السكان السعوديين وغير السعوديين؟

- ما مدى التباين الجغرافي في التركيب الزواجي لكل من السعوديين وغير السعوديين؟ وما العوامل التي يمكن أن تفسر هذا التباين، إن وُجد؟

- ما علاقة الحالة الزواجية بالمتغيرات الديموغرافية وبخاصة النوع والعمر؟ وهل تُعد «العنوسة» أو «تأخر الزواج» ظاهرة تدعو إلى الاهتمام والقلق في المجتمع؟
- ما نسب الزواج والطلاق ومعدلاتهما على مستوى المملكة العربية السعودية؟ وما مدى التباين الجغرافي لهذه النسب والمعدلات في المملكة العربية السعودية؟

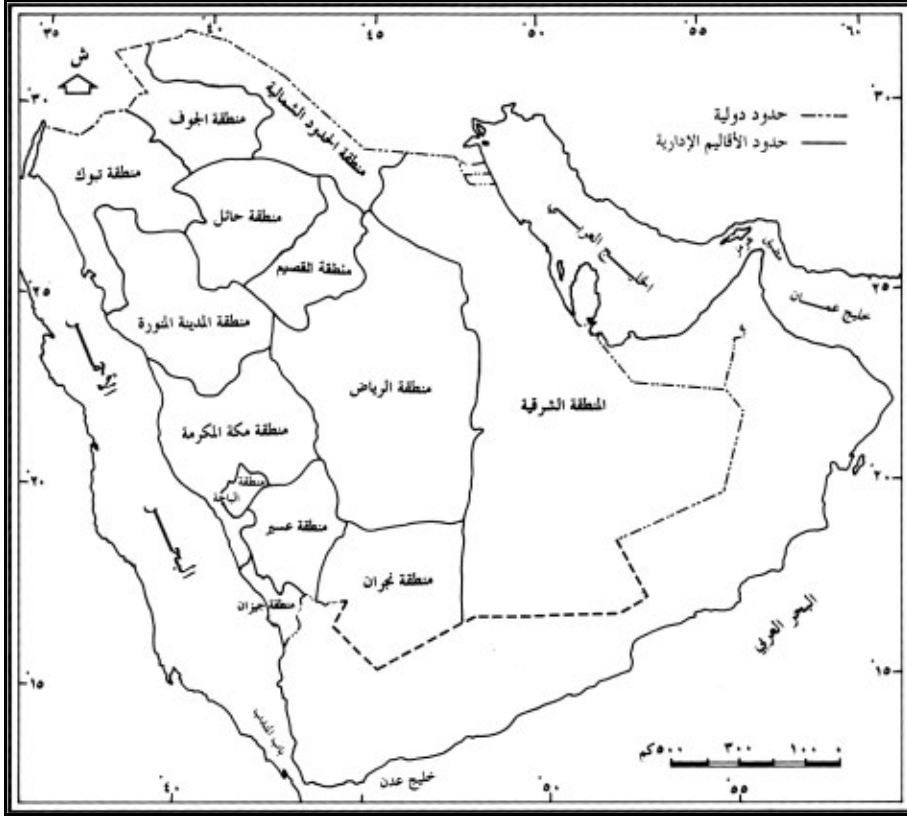
البيانات والإجراءات المنهجية

تعتمد هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على بيانات تعداد السكان في عامي 1394هـ (1974م) و1413هـ (1992م) (مصلحة الإحصاءات العامة، 1397هـ: د. ت)، بالإضافة إلى بيانات السجلات الحيوية للزواج والطلاق الصادرة عن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية لعام 1413هـ المتزامنة مع بيانات التعداد السكاني الأخير، إلى جانب أحدث البيانات المتوافرة، وهي لعام 1417هـ (1997م) (وزارة العدل، 1413هـ؛ 1417هـ). وعلاوة على ذلك، تمت الإفادة من بعض المصادر الأخرى مثل: «الكتاب الديموغرافي السنوي» الذي تصدره الأمم المتحدة (UN, 1997).

وكما هو معروف، تتميز بيانات التعدادات السكانية بشموليتها لجميع الأفراد سواء أكانوا مواطنين أم وافدين، وتتصف بتغطيتها لجميع المناطق الإدارية في المملكة، إذ إن من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات شاملة لجميع الفئات السكانية والمناطق الجغرافية⁽¹⁾. ولكنها لا تخلو كغيرها من مصادر البيانات من بعض جوانب القصور. وعلى الرغم من عدم وجود تقويم شامل لمستوى دقة البيانات، فإنه لا بد من الإشارة إلى التحسن الكبير في مستوى دقة بيانات تعداد 1413هـ مقارنة بسابقه، وبخاصة في بيانات العمر والنوع (انظر: الخريف، 1420هـ). ومن جهة أخرى جاءت بيانات الزواج والطلاق الصادرة عن وزارة العدل إجمالية، خالية من التفاصيل حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وبخاصة العمر والنوع والجنسية، مما يحد من الاستفادة منها بشكل كبير. فبيانات العمر والنوع والجنسية من الخصائص الرئيسية التي لا غنى عنها في دراسة الزواج والطلاق. وعلاوة على ذلك لا تزال تسجيلات الطلاق على وجه الخصوص تعاني من التأخر في التسجيل مما يؤثر في دقة البيانات. وجدير بالذكر أن التسجيلات الحيوية في المملكة العربية السعودية (أي تسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق) - بشكل عام - لم تحظ بدراسات تقويمية شاملة لتحديد مدى اكتمالها من حيث المحتوى أو الشمولية.

وعلى أية حال، فمن أجل إبراز التباين المكاني على مستوى المناطق الإدارية وتحديد الفروق بين المجموعات، ومن ثم الكشف عن العلاقات للوصول إلى التفسيرات اللازمة، استُخدمت بعض الأساليب البيانية كالخرائط والأشكال البيانية، بالإضافة إلى بعض المؤشرات السكانية مثل العمر الوسيط، ونسبة النوع، ومعدلات الهجرة. كما تمت الإفادة من بعض الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الإدارية الثلاث عشرة هي الوحدات المكانية التي ستعتمد عليها دراسة التباين المكاني وتحليله وتفسيره (شكل 1).



شكل (1): المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية

المصدر: أطلس المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي 1420هـ

وجدير بالذكر أن جداول نتائج تعداد 1413هـ المنشورة، اتخذت السن (12 سنة) حداً أدنى لتصنيف السكان حسب الحالة الزوجية، ومن ثم تصعب إعادة تصنيفهم حسب فئات عمرية أخرى، وبخاصة عند الحاجة إلى تبويب بيانات الحالة الزوجية حسب خصائص سكانية أخرى.

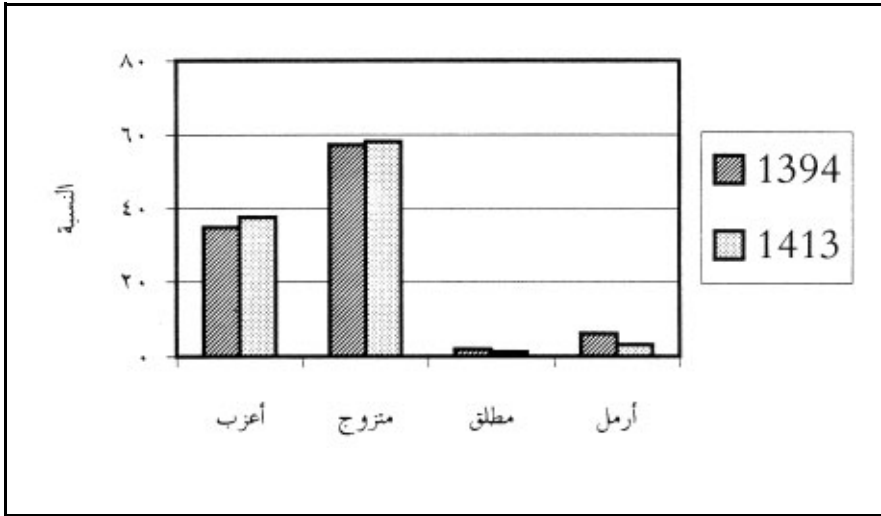
أما بالنسبة لقياس الزواج والطلاق، فهناك كثير من المقاييس والمعدلات التي تستخدم في دراسة الحالة الزوجية. ولعل معدل الزواج (أو الطلاق) الخام يُعد من أبرزها، وأوسعها استخداماً، وذلك لسهولة حساب قيمه، وتوافر البيانات اللازمة له. ويحسب على النحو التالي:

$$\text{معدل الزواج (أو الطلاق) الخام} = \frac{\text{عدد حالات الزواج (أو الطلاق) في السنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في تلك السنة}} \times 1000$$

وبسبب ندرة الزيجات المسجلة للسكان غير السعوديين، فقد اقتصر حساب هذه المعدلات على السكان السعوديين فقط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعدلات، مثل غيرها من المعدلات الخام، تتأثر بالتركيب العمري والنوعي للسكان، مما يدعو إلى الحذر عند استخدامها والاستفادة منها. لذلك تستخدم أنواع أخرى من المعدلات مثل معدل الزواج (أو الطلاق) العام الذي يُحسب بقسمة عدد حالات الزواج (أو الطلاق) المسجلة في السنة على عدد السكان في سن الزواج (أي 15 سنة فأكثر). وإلى جانب المعدل المذكور آنفاً تُحسب معدلات الطلاق - أحياناً - بقسمة عدد حالات الطلاق في السنة على عدد النساء المتزوجات اللواتي تبلغ أعمارهن 15 سنة فأكثر، أو على إجمالي السكان المتزوجين، أو على عدد السكان غير المتزوجين، وذلك تبعاً لطبيعة الدراسات ومتطلباتها (انظر: الصباح والشلقاني، 1986م؛ Goldstein, 1999).

التحليل والمناقشة

تشير بيانات التعداد السكاني في عام 1413هـ إلى أن المتزوجين يمثلون أغلبية إجمالي السكان (12 سنة فأكثر) في المملكة العربية السعودية، إذ تصل نسبتهم إلى 58% (الشكل 2). لذا يتميز المجتمع السعودي بارتفاع نسبة المتزوجين مقارنة بالفئات الأخرى، وذلك لما يتحلى به المجتمع من قيم وعادات وتقالييد إسلامية تحث على الزواج المبكر وتشجع على الحياة الزوجية والأسرية. ولا شك أن لدعم الدولة لهذا الاتجاه من خلال بنك التسليف وغيره من المؤسسات الحكومية أثره الكبير في ارتفاع نسبة المتزوجين. أما العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج فيحتلون المركز الثاني بنسبة تصل إلى نحو 38%، وذلك لارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية دون العشرين عاماً. وتُشكل الأرمال 3% فقط. ولا تكاد تتجاوز نسبة المطلقين والمطلقات من النوعين 1%⁽³⁾. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع هو الشائع في كثير من الدول. فالمتزوجون يأتون في المرتبة الأولى، ثم الذين لم يسبق لهم الزواج، ثم الأرمال، فالمطلقون. وبمقارنة هذا الوضع بما كانت عليه الحالة الزوجية للسكان في عام 1394هـ، يتضح أن هناك بعض التغيرات التي طرأت على التركيب الزواجي، والتي تتمثل في الانخفاض الذي حدث في نسبة الأرمال من 6% في عام 1394هـ إلى 3% في عام 1413هـ، وفي نسب المطلقين من قرابة 2% إلى 1% تقريباً، مقابل حدوث ارتفاع طفيف في نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج.

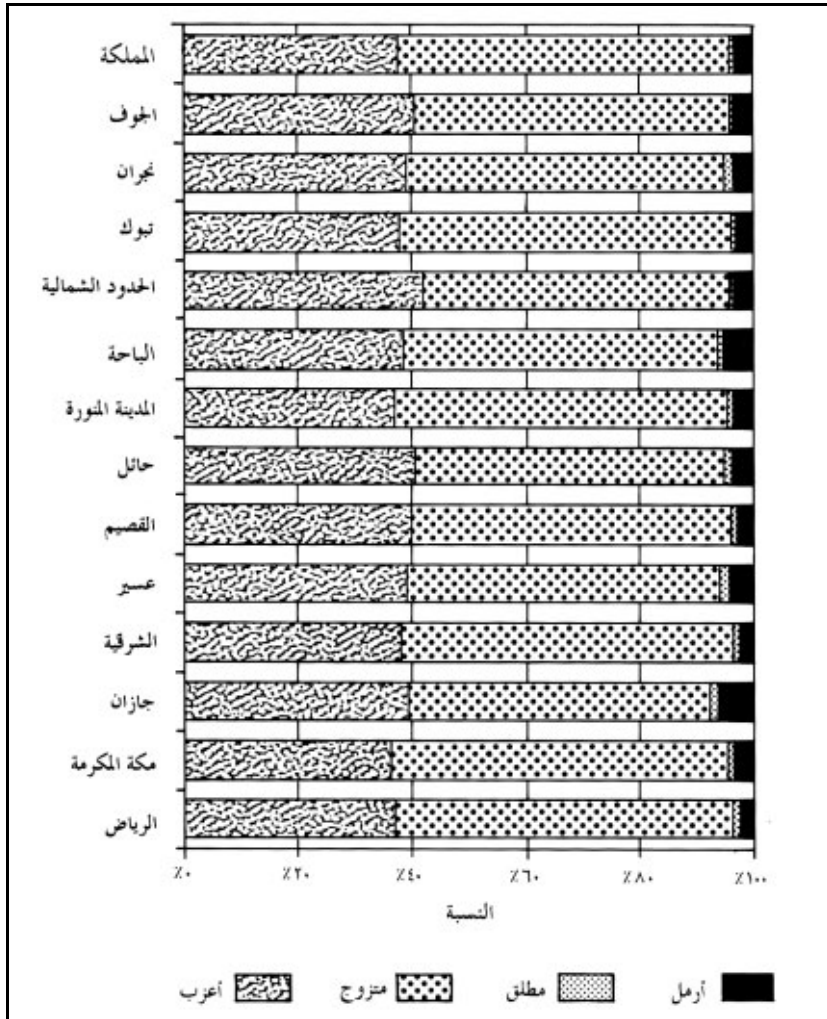


شكل (2): الحالة الزوجية لإجمالي السكان في عامي 1394هـ - 1413هـ

المصدر: تعداد السكان في عامي 1394هـ و1413هـ.

ويتبين من خلال النظر إلى الشكل (3) والجدول (1) وجود بعض التباين المكاني في التركيب الزواجي للسكان. فعلى الرغم من أن المتزوجين يمثلون أغلب السكان في جميع المناطق الإدارية فإن نسبهم تتفاوت من منطقة إلى أخرى. فترتفع إلى مستويات أعلى من المستوى العام للمملكة العربية السعودية في خمس مناطق إدارية، تأتي الرياض في مقدمتها بنحو 60%، ثم مكة المكرمة، والشرقية، والمدينة المنورة بنحو 59% لكل منها، وتصل في تبوك إلى 58% تقريباً، بينما تنخفض في جازان، والحدود الشمالية، وحائل. ويشير الصالح (1419هـ: 11) إلى أنه «لم يجد تفسيراً لذلك، إذ إن المفترض أن يكون الواقع هو عكس ذلك، أي تقل نسبة المتزوجين في مناطق الرياض والشرقية ومكة المكرمة عنها في الباحة والجوف بسبب ارتفاع نسبة الوافدين في المجموعة الأولى وانخفاضها في الثانية». والحقيقة أن تفسير ذلك هو كون نسبة المتزوجين بين الوافدين من الخارج أعلى من السعوديين، مما يؤدي إلى رفع نسبة المتزوجين. وفضلاً عن ذلك يشير الثمالي (1411هـ: 414) في دراسته لاتجاهات الهجرة الريفية إلى مدينة الطائف، إلى أنه لا يبدو أن هناك اختلافاً يذكر بين المهاجرين من الريف وغير المهاجرين من حيث الحالة الزوجية.

وعلى أية حال يواكب هذا التفاوت في نسب المتزوجين تباين في نسب الأرمال والمطلقين والعزاب الذين لم يسبق لهم الزواج. فمن اللافت للنظر التفاوت الكبير نسبياً في نسب الأرمال، إذ تصل إلى 6% في مكة المكرمة، وإلى 5% في الباحة، و4% في عسير، ونحو 4% في حائل، في حين تنخفض إلى أدنى المستويات في الرياض والشرقية، بحيث لا تتجاوز في أي منهما 2% تقريباً (انظر الجدول 1).



شكل (3): الحالة الزواجية لإجمالي السكان في المناطق الإدارية في عام 1413هـ

المصدر: تعداد السكان في عام 1413هـ.

جدول (1)
الحالة الزوجية لإجمالي السكان في المناطق الإدارية في عام 1413هـ

المنطقة الإدارية	لم يسبق له الزواج	متزوج	مطلق	أرمل
الرياض	36,78	59,69	1,21	2,32
مكة المكرمة	36,16	59,30	1,24	3,31
جازان	39,40	53,15	1,40	6,05
الشرقية	38,03	58,76	0,87	2,34
عسير	38,82	55,22	1,69	4,27
القصيم	39,98	56,18	0,99	2,85
حائل	40,50	54,46	1,41	3,63
المدينة المنورة	37,01	58,57	1,07	3,35
الباحة	38,28	55,66	0,91	5,14
الحدود الشمالية	42,07	53,55	1,18	3,20
تبوك	37,82	58,32	0,90	2,96
نجران	39,10	55,72	1,79	3,40
الجوف	40,37	55,31	1,15	3,18
المملكة	37,53	58,14	1,19	3,15

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: 1413هـ - 1992م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

ولا شك أن هذا النمط المكاني يوضح اتجاهات الهجرة الداخلية، ويتأثر بالتركيب الزواجي للسكان غير السعوديين في مختلف المناطق الإدارية. فنسب الأرامل ترتفع في أربع مناطق تتأثر بالهجرة الداخلية المغادرة، وهي: جازان، وعسير، والباحة، وحائل، بينما تنخفض في مناطق الاستقبال الرئيسية، وبخاصة الرياض، والشرقية. ويؤيد ذلك وجود علاقة بين نسب الأرامل من جهة، ومعدلات الهجرة الداخلية المغادرة، وصافي الهجرة، ونسبة التحضر، ونسبة السكان غير

السعوديين من جهة أخرى (انظر الجدول 2). أما ارتفاع نسبة الأرامل في مكة المكرمة فيعود إلى ارتفاع نسبة كبار السن فيها لرغبة كثير من الناس في البقاء بجوار الحرم المكي الشريف للصلاة والعبادة. أما الارتفاع النسبي في نسب الطلاق في كل من نجران، وعسير، وحائل، وجازان مقارنة بالمناطق الأخرى، فربما يتأثر بالهجرة الداخلية، ولكن معاملات الارتباط الموضحة في الجدول (2) لا تؤيد ذلك لانخفاض قيمها وضعف دلالاتها، مما يجعلها لا تسهم في فهم هذا التباين المكاني. كما يتبين من خلال النظر إلى معاملات الارتباط أن نسب المتزوجين ترتفع كلما انخفضت نسب صغار السن، أو ارتفعت نسب الهجرة الداخلية الوافدة، ونسب غير السعوديين، ونسب النوع، ونسب التحضر، مما يدل على أن نسب المتزوجين ترتفع في مناطق الاستقبال ذات التركيز الحضري التي يكثر فيها غير السعوديين من الذكور على وجه الخصوص، وتنخفض في بقية المناطق بوجه عام، على عكس ما تشير إليه دراسات الهجرة في كثير من الدول النامية، وذلك للأسباب المذكورة آنفاً.

جدول (2)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات التركيب الزواجي وبعض المتغيرات ذات العلاقة

المتغيرات المستقلة	نسبة العزاب	نسبة المتزوجين	نسبة المطلقين والمطلقات	نسبة الأرامل
نسبة صغار السن	0,55	0,77-	0,44	0,62
نسبة كبار السن	0,16	0,57-	0,19	0,87
العمر الوسيط	0,31-	0,71	0,35-	0,90-
نسبة غير السعوديين	0,57-	0,71	0,12-	0,57-
معدل الهجرة الوافدة في 1394هـ	0,15	0,23	0,28-	0,63-
معدل الهجرة المغادرة في 1394هـ	0,37	0,51-	0,13-	0,53
معدل صافي الهجرة في عام 1394هـ	0,14-	0,43	0,10-	0,67-
نسبة التحضر	0,25-	0,65	0,40-	0,87-

المصدر: حُسبت بناء على بيانات تعداد السكان في عامي 1394هـ و1413هـ.

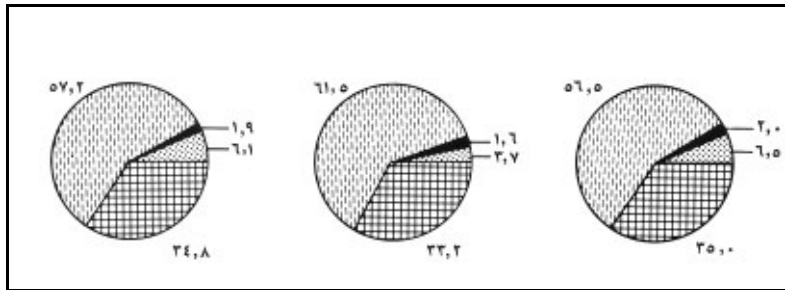
التباين الجغرافي للتركيب الزواجي للسعوديين وغير السعوديين:

لا شك أن الوضع الزواجي لإجمالي السكان الذي سبق الكشف عنه وتوضيحه، يُخفي وراءه كثيراً من الاختلافات بين الفئات السكانية المختلفة. فيتبين من الشكل (4) أن التركيب الزواجي للسكان السعوديين يختلف عن التركيب الزواجي لغير السعوديين سواء في عام 1394هـ أو 1413هـ. فبالنسبة للسكان السعوديين يحتل المتزوجون المرتبة الأولى، ويمثلون الأغلبية بنحو 52% من السكان السعوديين (12 سنة فأكثر) في عام 1413هـ، في حين يمثل العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج 42%. أما الأرامل، فتصل نسبتهم إلى 4%. ولا تتجاوز نسبة المطلقين 1% تقريباً. وبالنظر إلى الشكل (4) يُلاحظ أن نسبة المتزوجين غير السعوديين (70%) أكبر من نسبة المتزوجين من السعوديين (52%) في عام 1413هـ،

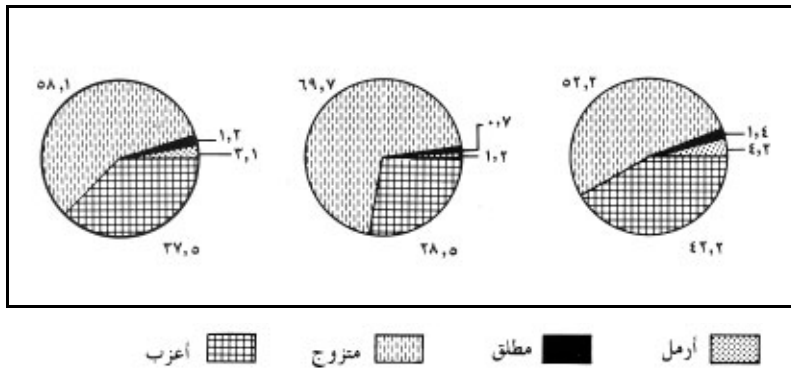
في حين أن نسبة العزاب (الذين لم يسبق لهم الزواج) ترتفع بين السعوديين أكثر منها بين السكان غير السعوديين، وذلك للاختلافات الكبيرة بين السعوديين وغير السعوديين في التركيب العمري، إذ يتركز معظم الوافدين في أعمار أكبر من أعمار السعوديين لتصبح الأغلبية الساحقة منهم في سن الزواج، على العكس من التركيب الفتى للسكان السعوديين. كما أن نسب الأرامل والمطلقين والمطلقات أكبر بين السعوديين مما هي عليه بين السكان غير السعوديين. وهذه الاختلافات بين السعوديين وغير السعوديين ليست مستغربة بدرجة كبيرة، إذا علمنا بالفروق الكبيرة في التركيب العمري والنوعي والخصائص السكانية الأخرى. فليس من المتوقع أن ترتفع نسب الأرامل في مجتمع تنحصر أعمار أفرادها في سن العمل تقريباً.

ويتبين أيضاً وجود اختلافات مماثلة بين السعوديين وغير السعوديين في عام 1394هـ على الرغم مما يُلاحظ من تغيرات كبيرة في التركيب الزواجي، حدثت لكل من هاتين المجموعتين، نتيجة للتغيرات التي طرأت في التركيب العمري والنوعي خلال الفترة من (1394هـ - 1413هـ). ومن اللافت للنظر انخفاض نسبة المتزوجين السعوديين من جهة، وارتفاع نسبة المتزوجين من غير السعوديين من جهة أخرى. ولكن التغير في التركيب الزواجي لغير السعوديين أكبر مما هو للسعوديين خلال الفترة نفسها. وهذا يُظهر التغيرات في التركيب العمري والنوعي، كما ذكر آنفاً

(i) بيانات 1394هـ



(ب) بيانات 1413هـ



شكل (4): الحالة الزواجية للسكان حسب الجنسية في عامي 1394هـ و1413هـ

المصدر: تعداد السكان لعامي 1394هـ و1413هـ.

(انظر الخريف، 1420هـ، لمزيد من التفاصيل عن التركيب العمري والتغيرات التي طرأت عليه). أما انخفاض نسب الترميل من 6,5% إلى 4% للسعوديين، فيعود إلى تحسن ظروف العمل ومستوى الصحة العامة والمعيشة، ومن ثم ارتفاع أمد الحياة للذكور خلال ثلاثة عقود الماضية⁽⁴⁾. ومن الجدير بالذكر أن الترميل شهد انخفاضاً مماثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الأخيرة (انظر: Weeks, 1986: 259). أما انخفاض الترميل بين السكان غير السعوديين من 1,6% إلى 0,7%، فيعود إلى التغير في التركيب العمري، إذ انخفضت نسبة كبار السن بين الوافدين خلال الفترة المذكورة (الخريف، 1420هـ). وعلى العكس من ذلك، يتبين الارتفاع النسبي الكبير في نسبة العزاب السعوديين (الذين لم يسبق لهم الزواج) من 35% في عام

1394هـ إلى 42% في عام 1413هـ. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، مما يؤجل الزواج إلى أعمار أكبر مما كانت عليه من قبل. وقد لاحظ الصباح والشلقاني (1986م: 68) اتجاهًا عامًا نحو ارتفاع نسب السكان الذين لم يسبق لهم الزواج بين الكويتيين على مدى الأعوام الماضية، وذلك نتيجة الاتجاه نحو تأجيل الزواج في المجتمع الكويتي.

لا يقتصر الأمر على التفاوت بين إجمالي الفئات السكانية (سعوديون أو غير سعوديين)، أو التباين المكاني للحالة الزوجية لإجمالي السكان، بل تتباين كذلك سمات التركيب الزواجي لكل من السعوديين وغير السعوديين من منطقة إدارية إلى أخرى، كما يتبين من الجدول (3). فتصل نسبة المتزوجين من السعوديين إلى أعلى مستوى في تبوك، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، في حين تنخفض في كل من حائل، والجوف، والحدود الشمالية. وترتفع نسبة المطلقين في نجران وعسير، بينما تنخفض في تبوك، والباحة بشكل ملحوظ. ومن جهة أخرى ترتفع نسبة الأرامل في كل من جازان، وعسير، والباحة، وتنخفض في بقية المناطق الإدارية. وبناء على معاملات الارتباط الموضحة في الجدول (4) يتضح أن ارتفاع نسب الأرامل في بعض المناطق ربما يعود إلى هجرة السكان في سن العمل، وخصوصاً الشباب، إلى المناطق الأخرى، مما يرفع الأهمية النسبية للفئات الأخرى. فمعاملات الارتباط بين نسبة الأرامل من جهة، وكل من معدلات الهجرة الداخلية الوافدة وصافي الهجرة من جهة أخرى تؤيد ذلك، إذ يصل معامل الارتباط بين نسبة الأرامل وكل من معدل صافي الهجرة، ومعدل الهجرة الداخلية الوافدة إلى نحو (-0,7) لكل منهما. أما عن نسب المطلقين فتشير معاملات الارتباط إلى أن نسب المطلقين ترتفع مع ارتفاع نسب كبار السن - بوجه عام - في المناطق الإدارية. أما بخصوص ارتفاع نسب الطلاق في نجران وعسير مقارنة بالمناطق الأخرى حسبما يظهر في جدول (3)، فهو أمر يستحق مزيداً من الدراسة والبحث لمعرفة الأسباب وراء هذه الظاهرة، وبخاصة أن نتائج معامل الارتباط لا تشير إلى وجود ارتباط بالمتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة، إضافة إلى أن هاتين المنطقتين كانتا الأعلى بين المناطق في نسبة الطلاق بناء على بيانات تعداد 1394هـ كذلك. وتحسن الإشارة إلى أن نسب المطلقين في جميع المناطق الإدارية بما فيها المنطقتان المذكورتان لا تُعد مرتفعة

مقارنة بمعدلات الطلاق في كثير من دول العالم. فيشير المطري (1419هـ: 232) إلى أن نسبة الطلاق في المملكة العربية السعودية تُعد من أفضل المجتمعات الخليجية، إذ تصل النسبة في البحرين إلى 15%، وفي الكويت إلى 14%، وفي الإمارات العربية المتحدة إلى 11%، وفي قطر إلى 10%، مقارنة بنحو 2% فقط في المملكة العربية السعودية حسبما يذكر المطري (1419هـ)⁽⁵⁾. ولا شك أن التمسك بتعاليم الدين الحنيف الذي يؤكد على أن أبغض الحلال عند الله الطلاق، بالإضافة إلى الارتفاع النسبي للدخل، ومن ثم الانخفاض النسبي للمنازعات الزوجية على النفقات المنزلية بوجه خاص، تُفسر هذا الانخفاض في معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية بشكل عام.

أما بالنسبة للسكان غير السعوديين، فترتفع نسب المتزوجين في الجوف، والباحة، وحائل، وتنخفض بشكل ملحوظ في الحدود الشمالية، وجازان ومكة المكرمة. وهذه المناطق، باستثناء مكة المكرمة، ليست من مناطق الجذب الرئيسية. وبناء عليه فإن هذا النمط على العكس من التوزيع المكاني للتركيب الزواجي للسكان السعوديين الذي يتميز بتركز المتزوجين في مناطق الجذب الرئيسية (الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية)، بالإضافة إلى تبوك والمدينة المنورة، كما ذكر آنفاً. ومن اللافت للنظر ارتفاع نسبة الأرامل في جازان، لتأتي هذه المنطقة في مقدمة المناطق في هذا الشأن.

ولا شك أن طبيعة التركيب العمري والنوعي للسكان غير السعوديين وبخاصة في مكة المكرمة وجازان، بالإضافة إلى سمات القوى العاملة الوافدة في المناطق التي تسود فيها الأنشطة الزراعية، تُفسر هذا التباين في التركيب الزواجي، ولو جزئياً. فأغلب العمالة التي تأتي للعمل في الزراعة تتميز بارتفاع العمر الوسيط، ومن ثم ارتفاع نسبة المتزوجين. ولعل معامل الارتباط بين نسب المتزوجين من غير السعوديين من جهة، والعمر الوسيط من جهة أخرى، يؤيد ما ذهبنا إليه من تحليل وتفسير للنمط المكاني للحالة الزوجية، ولكنه لا يكفي - بالطبع - لفهم الصورة كاملة، إذ يرتبط بذلك كثير من المتغيرات التي لا تدخل ضمن نطاق هذه الدراسة.

جدول (3)
التركيب الزواجي للسكان السعوديين وغير السعوديين في عام 1413هـ

المنطقة الإدارية	سعوديون				غير سعوديين			
	لم يسبق له الزواج	متزوج	مطلق	أرمل	لم يسبق له الزواج	متزوج	مطلق	أرمل
الرياض	43,03	52,06	1,54	3,37	27,17	71,42	0,71	0,70
مكة المكرمة	40,87	53,14	1,54	4,45	29,98	67,38	0,84	1,81
جازان	40,62	51,17	1,53	6,67	33,97	61,94	0,81	3,29
الشرقية	43,32	52,36	1,06	3,25	27,81	71,10	0,52	0,58
عسير	41,71	51,15	1,97	5,17	26,58	72,45	0,49	0,47
القصيم	44,72	50,40	1,20	3,68	26,25	72,93	0,38	0,44
حائل	44,79	49,00	1,70	4,52	25,16	74,01	0,37	0,46
المدينة المنورة	40,63	54,10	1,18	4,09	28,11	69,55	0,81	1,54
الباحة	41,07	51,83	1,01	6,09	24,59	74,53	0,45	0,43
الحدود الشمالية	43,80	50,81	1,47	3,92	37,47	60,87	0,41	1,26
تبوك	41,06	54,25	1,00	3,69	27,34	71,44	0,59	0,62
نجران	42,33	51,27	2,19	4,20	29,59	68,77	0,60	1,04
الجوف	45,18	49,44	1,38	3,99	24,77	74,32	0,38	0,54
المملكة	42,22	52,18	1,45	4,16	28,46	69,70	0,69	1,15

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن:
1413هـ - 1992م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

جدول (4)
معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات التركيب الزواجي للسكان السعوديين
وبعض المتغيرات ذات العلاقة

المتغيرات المستقلة	نسبة العزاب	نسبة المتزوجين	نسبة المطلقين والمطلقات	نسبة الأرامل
نسبة صغار السن السعوديين	0,07	0,32-	0,22	0,22
نسبة كبار السن السعوديين	0,30-	0,25-	0,86	0,08
العمر الوسيط للسعوديين	0,10-	0,32	0,32-	0,24-
نسبة النوع للسعوديين	0,21	0,42-	0,15-	0,78-
معدل الهجرة الوافدة في 1394هـ	0,33	0,43-	0,17-	0,68-
معدل الهجرة المغادرة في 1394هـ	0,15	0,12	0,22-	0,51
معدل صافي الهجرة في عام 1394هـ	0,09	0,32	0,05	0,66-
نسبة التحضر	0,26	0,35	0,27-	0,87-

المصدر: حُسبت بناء على بيانات تعداد السكان في عامي 1394هـ و1413هـ.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن الحالة الزواجية تختلف من فئة سكانية إلى أخرى حسب السمات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وفي مقدمتها العمر والنوع، التي لا بد أنها تؤثر في التركيب الزواجي بشكل خاص. وهذا ما ستحاول الدراسة الكشف عنه في الأقسام التالية.

التركيب الزواجي حسب النوع: يمكن فهم أنماط التباين في الحالة الزواجية للسكان بشكل أعمق عند النظر إلى الحالة الزواجية للذكور والإناث كل على حدة. فبالنسبة لإجمالي السكان، تتساوى نسب المتزوجين من النوعين تقريباً، في حين تفوق نسب العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج مثيلتها للإناث (الملحق 1). كما تنخفض نسب المطلقين والأرامل من الذكور، بينما ترتفع نسبياً للإناث.

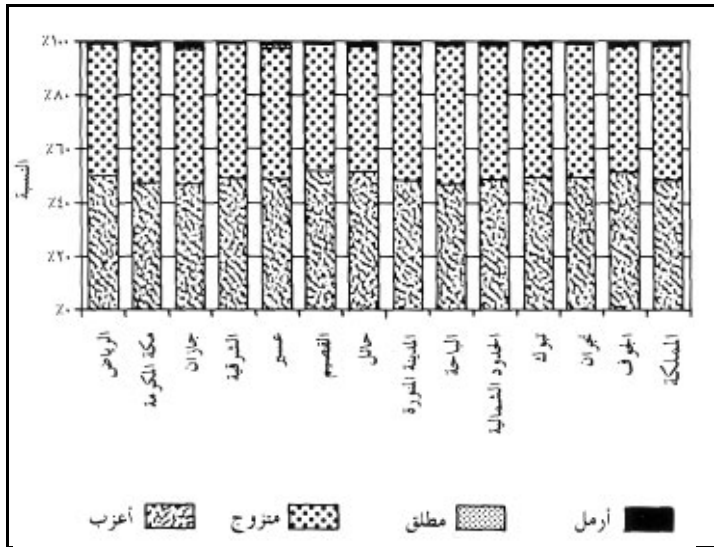
وعند النظر إلى الحالة الزواجية للذكور والإناث حسب الجنسية، يُلاحظ اختلاف كبير بين السعوديين وغير السعوديين. فبالنسبة للسعوديين، يكاد ينقسم الذكور إلى

حالتين زواجيتين هما: متزوجون، وعزاب (لم يسبق لهم الزواج)، بينما ترتفع نسبياً فئات المطلقات والأرامل من الإناث مقارنة بالذكور السعوديين. وتأخذ الحالة الزوجية لغير السعوديين نمطاً مختلفاً، فترتفع نسب المتزوجين من النوعين إلى نحو 70%، بينما تنخفض نسب الفئات الأخرى مقارنة بالسعوديين (الملحق 1).

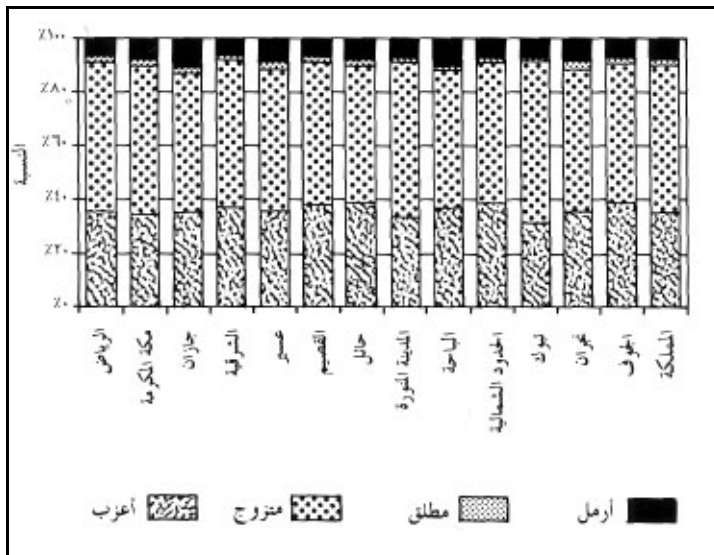
ولا يقتصر الأمر على الاختلاف بين الفئات السكانية حسب الجنسية، بل تتفاوت الحالة الزوجية للذكور والإناث بين المناطق الإدارية. فيبدو أن التركيب الزواجي للسكان السعوديين يختلف مكانياً حسب النوع (الشكل 5، الملحق 1). ففي حين يكاد ينقسم الشكل الخاص بالذكور بين العزاب والمتزوجين فقط على حساب الفئات الأخرى التي لا تظهر بسبب صغر حجمها النسبي، تبدو فئات المطلقات والأرامل واضحة في الشكل الخاص بالإناث. بالتحديد ترتفع نسب المتزوجات بشكل ملحوظ في كل من تبوك، والمدينة المنورة، والرياض، ومكة المكرمة، والشرقية إلى مستويات أعلى من النسبة العامة للمملكة العربية السعودية، بينما تنخفض في كل من حائل، والباحة، وجازان، والجوف. كما ترتفع نسب المطلقات في كل من نجران، وحائل، وعسير، وتنخفض في تبوك، والباحة، والشرقية (الشكل 6). ولكن تنبغي الإشارة إلى أنه باستثناء الارتفاع النسبي الكبير في نجران، فإن نسب المطلقات لا تتفاوت بدرجة كبيرة بين المناطق الإدارية. أما الأرامل فترتفع نسبتهن في جازان والباحة، لتصل في الأولى إلى 11%، وفي الثانية إلى 10% من الإناث السعوديات (12 سنة فأكثر) في هاتين المنطقتين. أما بالنسبة للذكور فالتباين بين المناطق طفيف سواء في نسب المطلقين أو العزاب، باستثناء الوضع في الباحة وجازان اللتين تنخفض فيهما نسب العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج. ومن جهة أخرى ترتفع نسب الذكور المتزوجين في كل من الباحة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجازان.

أما بالنسبة للسكان غير السعوديين، فأبرز ما يلاحظ على التوزيع المكاني هو ارتفاع نسب المتزوجين في ثلاث مناطق هي: الجوف، وحائل، والباحة. ويصدق هذا القول - أيضاً - بالنسبة للإناث غير السعوديات، ولكن من اللافت للنظر ارتفاع نسب الأرامل بشكل كبير في المناطق المقدسة، وفي المناطق الحدودية في شمال المملكة وجنوبها، وهي بالتحديد: جازان، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والحدود الشمالية، ونجران (الملحق 1).

(أ) الذكور



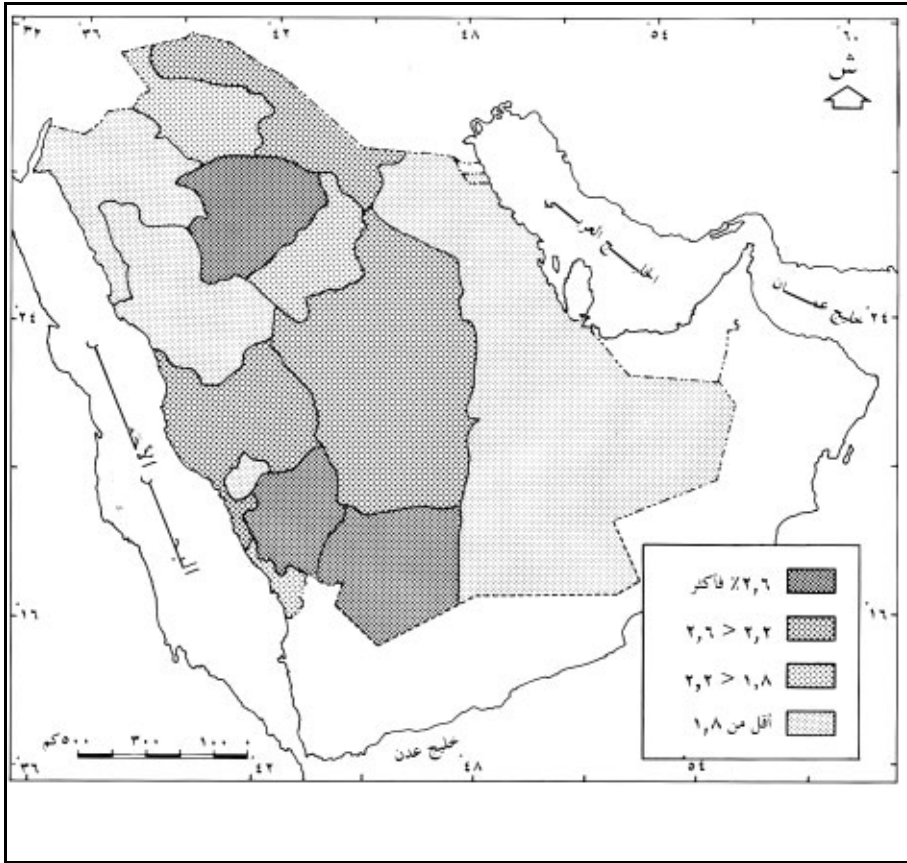
(ب) الإناث



شكل (5): الحالة الزواجية للسعوديين (12 سنة فأكثر) حسب النوع في عام 1413هـ

المصدر: تعداد السكان في عام 1413هـ.

باختصار لقد تبين بوضوح الاختلاف الكبير في الحالة الزوجية بين الذكور والإناث، إذ ترتفع نسب المطلقات والأرامل والمتزوجات، بينما تنخفض نسب اللاتي لم يسبق لهن الزواج في جميع المناطق مقارنة بالذكور. أما بالنسبة للذكور فترتفع بينهم نسب العزاب (الذين لم يسبق لهم الزواج) وكذلك المتزوجين من جهة، وتنخفض نسب الفئات الزوجية الأخرى بشكل ملحوظ مقارنة بالتركيب الزواجي للإناث الموضح آنفاً من جهة أخرى.



شكل (6): نسب المطلقات السعوديات إلى إجمالي الإناث السعوديات
(12 سنة فأكثر) عام 1413هـ

المصدر: تعداد السكان في عام 1413هـ.

العلاقة بين التركيـب الزواجي وفئات العمر: بفحص العلاقة بين التركيـب الزواجي من جهة والتركيب العمري من جهة أخرى يتبين من خلال بيانات السكان السعوديين الموضحة في الجدول (5) أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في سمات التركيـب الزواجي حسب العمر سواء للذكور أو الإناث. فتبدو نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج كبيرة جداً قبل سن الخامسة عشرة، إذ يبدو أن الجميع تقريباً لا يزالون خارج الحياة الزوجية. وتنخفض هذه النسبة قليلاً في الفئة من (15-19 سنة)، ولكنها تبقى مرتفعة جداً، وخصوصاً بالنسبة للذكور، إذ تصل إلى 98,7% للذكور، بينما تنخفض نسبياً إلى 78,8% للإناث. وبمقارنة هذه النسبة ببعض الدول، يُلاحظ أنها ليست مرتفعة جداً كما هو الحال في معظم الدول الغربية، وليست منخفضة لمستويات بعض الدول النامية (الملحق 2). فتصل - على سبيل المثال - إلى 99,3% و 97,3% في أيرلندا، وإلى 99,9% و 99,6% في كندا، للذكور والإناث على التوالي، مما يدل على أنه قلما يُقدّم الذكور والإناث على الزواج في هذه الأعمار. ومن جهة أخرى تنخفض في النيجر إلى 88% و 25%، وفي أوغندا إلى 93% و 60%. ولكنها تصل إلى نسب مشابهة لوضع المملكة العربية السعودية في بعض الدول العربية مثل مصر والأردن.

وهنا يبرز التساؤل التالي: هل الشباب السعودي يتأخر في الزواج؟ أو بعبارة أخرى، هل «العنوسة» أو «تأخر الزواج» ظاهرة تصل إلى مستويات تستدعي التدخل الاجتماعي؟

بالنظر إلى نسب العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج في بعض دول العالم سواء متقدمة أو نامية، يظهر أن الشباب السعودي لا يتأخر في الزواج كثيراً، وخصوصاً بالنسبة للإناث (الملحق 2). فاللاتي لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية من (20-24 سنة) لا يتجاوزن ثلث الإناث في هذه الفئة العمرية. كما يتبين من بيانات تعداد السكان في عام 1413هـ - كذلك - أن «العنوسة» في المملكة العربية السعودية ليست مشكلة تدعو إلى القلق، وبخاصة إذا علمنا أن نسبة من لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية من (45-49 سنة) لا تصل إلى 1% من إجمالي الإناث، ولا تكاد

تتجاوز هذه النسبة 2% بالنسبة للذكور. وعند ترجمة هذه النسب إلى أرقام مطلقة، نجد أن عدد الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج، وهن في هذه السن يصل إلى 1358 امرأة في عام 1413هـ. ويرتفع عدد الذكور إلى الضعف ليصل إلى 3229 رجلاً على مستوى المملكة العربية السعودية. وعلى العكس من ذلك، ترتفع نسبة العازفين عن الزواج، أو من يصلون إلى هذه السن دون دخول الحياة الزوجية لسبب أو لآخر، إلى 18% من الذكور، و11% من الإناث في الفئة من (45-49 سنة) في دولة السويد، وإلى نحو 16% من الذكور، و10% من الإناث في أيرلندا، بينما تنخفض بدرجة كبيرة جداً، بالنسبة للإناث على وجه الخصوص، في كل من إيران والصين (الملحق 2).

كما يتبين من بيانات تعداد السكان في عام 1413هـ الموضحة في الجدول (5) أن أغلبية الإناث السعوديات يدخلن الحياة الزوجية ببلوغهن سن العشرين عاماً، في حين أن معظم الذكور السعوديين لا يدخلون القفص الذهبي إلا بعد بلوغهم سن خمس وعشرين سنة. وهذا يظهر الاختلاف في متوسط العمر عند الزواج بين الذكور والإناث. فيبلغ العمر الوسيط (وليس العمر عند الزواج) للذكور نحو 18 سنة، في حين لا يتجاوز 16 عاماً تقريباً للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج. وبالعكس من الإناث، فإن معظم الذكور يبقون في ظل الحياة الزوجية بعد بلوغ سن 25 سنة إلى وفاتهم، بينما يسهم الطلاق والتمرل في خروج أغلب النساء من الحياة الزوجية، لتصل النسبة إلى أكثر من النصف بعد بلوغهن سن 65 سنة. ويتبين كذلك أن الطلاق هو أهم من التمرل لخروج النساء من الحياة الزوجية في الأعمار الصغرى إلى بلوغ سن 34 سنة. وبلوغ هذه السن، تتبدل الحال بالنسبة للنساء، وتترايد نسب التمرل بشكل سريع، سنة بعد أخرى ليصبح التمرل - بعد ذلك - هو العامل الأهم المؤدي إلى خروج المرأة من الحياة الزوجية.

جدول (5)
التركيـب الزواجي للسكان السعوديين حسب العمر في عام 1413هـ
(أ) الذكور

العمر	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
12-14	99.97	0.01	0.00	0.01	100.00
15-19	98.68	1.29	0.02	0.01	100.00
20-24	78.70	21.00	0.28	0.02	100.00
25-29	31.63	67.36	0.95	0.06	100.00
30-34	9.37	89.37	1.16	0.10	100.00
35-39	4.42	94.28	1.14	0.16	100.00
40-44	2.81	95.83	1.05	0.31	100.00
45-49	2.10	96.22	1.13	0.55	100.00
50-54	1.84	95.96	1.21	1.00	100.00
55-59	1.59	95.69	1.27	1.44	100.00
60-64	1.92	93.27	1.63	3.18	100.00
65-69	1.76	91.77	1.80	4.68	100.00
70-74	2.03	87.49	2.34	8.14	100.00
75-79	1.87	84.97	2.33	10.83	100.00
80 +	1.77	75.42	3.00	19.81	100.00
المجموع	48.71	49.64	0.73	0.91	100.00

(ب) الإناث

العمر	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
12-14	98.92	1.04	0.03	0.01	100.00
15-19	78.75	20.69	0.50	0.05	100.00
20-24	33.34	64.52	1.89	0.26	100.00
25-29	10.00	86.60	2.72	0.68	100.00

تابع / (ب) الإناث

العمر	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
30-34	4.14	91.19	2.98	1.70	100.00
35-39	2.04	91.73	2.77	3.46	100.00
40-44	1.32	88.24	3.09	7.34	100.00
45-49	0.84	83.01	3.46	12.69	100.00
50-54	0.80	73.57	4.25	21.38	100.00
55-59	0.74	65.34	4.68	29.23	100.00
60-64	0.90	50.19	5.43	43.49	100.00
65-69	0.91	41.05	5.52	52.51	100.00
70-74	0.98	27.75	5.46	65.82	100.00
75-79	0.95	23.49	5.32	70.24	100.00
80 +	0.97	12.64	4.15	82.24	100.00
المجموع	35.63	54.74	2.18	7.45	100.00

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (د.ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: 1413هـ - 1992م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

وجدير بالذكر أن الأغلبية العظمى من الذكور يبقون داخل الحياة الزوجية حتى في الأعمار المتقدمة (أي سنة فأكثر)، في حين تعاني المرأة من الترميل بعد بلوغ سن 40 سنة، مع تزايد ملحوظ كلما تقدم العمر. فعلى سبيل المثال، يعيش 82% من النساء بعد بلوغ 80 سنة في حالة الترميل، مقارنة بنحو 20% فقط من الذكور في هذه الفئة العمرية. وجدير بالذكر أن هذا الوضع ليس خاصاً بالمملكة العربية السعودية، فهو وضع شائع في معظم الدول سواء أكانت نامية أم متقدمة (انظر: كلارك، 1984م: 134، لمعرفة الوضع في بريطانيا أو Weeks, 1986 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية). فيلاحظ النمط نفسه في البيانات الأخيرة للحالة الزوجية في كثير من الدول مثل البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان وقطر، واليمن، والإمارات العربية، وغيرها (انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997م). ويعود ذلك إلى أمرين مهمين على الأقل بالنسبة

للوضع في المملكة. يتمثل الأول في تعرض الزوج للوفاة قبل الزوجة نتيجة المخاطر التي يتعرض لها الزوج في حياته العملية، بالإضافة إلى كثرة أسفاره، وتورط بعض الرجال في تدخين التبغ أكثر من النساء، وبخاصة في المجتمعات العربية.

أما السبب الثاني فيتمثل في صعوبة عودة الإناث إلى الحياة الزوجية بعد الترميل أو الطلاق مقارنة بالذكور في المجتمع السعودي كغيره من المجتمعات الأخرى، مما يتطلب - في الحقيقة - جهوداً كبيرة لتغيير هذا الوضع، ومن ثم إتاحة الفرصة أمام النساء للعودة إلى الحياة الزوجية حتى بعد بلوغهن أعماراً متقدمة.

وتؤيد الأعمار الوسيطة لفئات الحالة الزواجية ما ذكر بشأن التفاوت بين الذكور والإناث. فالعمر الوسيط للمترملين الذكور أعلى منه للإناث، مما يدل على أن الذكور لا يعانون من الترميل إلا في أعمار متقدمة جداً. وبالمثل فإن العمر الوسيط للذكور المطلقين أعلى من العمر الوسيط للإناث المطلقات، مما يوضح الوضع السابق نفسه من جهة، ويبين أن احتمالية عودة الذكور إلى الحياة الزوجية مرة ثانية أكبر من الإناث، من جهة أخرى.

كما تظهر البيانات أن الذكور يبقون في الحياة الزوجية حتى بعد بلوغهم أعماراً كبيرة. فالعمر الوسيط للذكور يصل إلى 39 سنة، بينما لا يتجاوز العمر الوسيط للإناث 32 سنة تقريباً. وتشير الأعمار الوسيطة للعزاب الذين لم يسبق لهم الزواج إلى أن الذكور يتأخرون في الزواج، بينما تتزوج الإناث وهن في أعمار أصغر من الذكور، كما ذكر آنفاً.

باختصار أظهرت البيانات أن هناك اختلافاً في سمات التركيب الزواجي حسب العمر والنوع، وأنه في حين يبقى معظم الذكور في الحياة الزوجية طوال حياتهم، فإن معظم الإناث يجبرن على الخروج بسبب الترميل بالدرجة الأولى، والطلاق بالدرجة الثانية، وذلك في جميع المناطق الإدارية مع تباين مكاني واضح.

نسب الزواج والطلاق ومعدلاتهما: إلى جانب بيانات تعداد السكان المشار إليها آنفاً، لا بد من النظر إلى الإحصاءات الحيوية للزواج والطلاق لفهم الوضع الزواجي في المملكة العربية السعودية بشكل أفضل. ومن خلال دراسة هذه البيانات تبين أن نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج في المملكة العربية السعودية بلغت نحو

20% في عام 1413هـ و24% في عام 1417هـ (الجدول 6). وهذه النسب لا تُعد مرتفعة جداً، إذا ما قورنت بمثيلاتها في بعض الدول مثل دولة قطر أو الولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال - إذ بلغت في الأولى 31%، وفي الثانية 48% من حالات الزواج المسجلة فيهما لعام 1997م (الجهاز المركزي للإحصاء، 1998م؛ PRB, 1999b). كما تُشير دراسة بركات (1985م) إلى أن نسب حالات الطلاق إلى حالات الزواج في تونس خلال الفترة من (1960-1983م) تتفاوت من سنة إلى أخرى، ولكنها لا تتجاوز 18% في أي من السنوات التي اشتملت عليها الدراسة.

ومن اللافت للنظر التفاوت الكبير بين المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية في نسب الطلاق إلى حالات الزواج، إذ ترتفع إلى 36% في تبوك، وإلى 32% في الشرقية، وإلى 26% في الرياض من جهة، بينما تنخفض إلى 6% في جازان، و8% في نجران، و13% في الباحة من جهة أخرى (الجدول 6، الشكل 7). وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تفسير مناسب لهذا التباين المكاني الكبير، وخصوصاً في غياب دراسات متعمقة في هذا الموضوع، فإنه يمكن القول بأن هذا التباين المكاني يرتبط بالتفاوت في مستوى الترابط الاجتماعي بين البيئات الحضرية والريفية، إلى جانب تأثيره باتجاهات الهجرة الداخلية⁽⁶⁾.

ومن جهة أخرى لا نجد تفسيراً مناسباً لارتفاع نسبة الطلاق في كل من جازان ومكة المكرمة خلال الفترة من 1413-1417هـ، بمقدار 12% و7% على الترتيب، وانخفاضها في تبوك من قرابة 36% إلى 28% خلال الفترة نفسها.

وبما أن عدد حالات الزواج والطلاق المسجلة في المحاكم، للسكان غير السعوديين، محدودة جداً، فإنه يمكن حساب معدلات الزواج والطلاق الخام، وكذلك معدلات الزواج والطلاق العام للسكان السعوديين على مستوى المملكة العربية السعودية، وفي المناطق الإدارية (الجدول 6)⁽⁷⁾. وبناء على ذلك يتبين أن معدل الزواج الخام يصل إلى 5,5 في الألف، ولا يكاد يتجاوز معدل الطلاق الخام 1 في الألف لعام 1413هـ. ومن اللافت للنظر انخفاض معدل الزواج الخام في عام 1417هـ عما كان عليه في 1413هـ، وذلك من 5,5 إلى 4,4 لكل ألف نسمة⁽⁸⁾.

جدول (6)
نسب الزواج والطلاق ومعدلاتهما للسكان في عامي 1413هـ و1417هـ

المنطقة الإدارية	معدل الزواج في عام ١٤١٣هـ		معدل الطلاق في عام ١٤١٣هـ		نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج		التغير في نسب الطلاق خلال ١٤١٣ - ١٤١٧هـ
	الخام	العام	الخام	العام	١٤١٣هـ	١٤١٧هـ	
الرياض	5,20	9,97	1,35	2,60	26,05	31,01	4,96
مكة المكرمة	6,35	12,09	0,93	1,78	14,72	21,68	6,96
جازان	6,55	13,83	0,37	0,79	5,70	17,65	11,95
الشرقية	2,48	4,83	0,79	1,52	31,61	32,53	0,91
عسير	6,29	12,69	1,24	2,49	19,63	29,20	0,57
القصيم	8,17	16,37	1,56	3,12	19,04	19,26	0,22
حائل	7,50	15,21	1,44	2,92	19,17	21,17	2,00
المدينة المنورة	6,47	13,17	1,30	2,64	20,02	19,91	0,11-
الباحة	6,74	13,43	0,86	1,72	12,79	12,85	0,06
الحدود الشمالية	4,23	8,80	1,14	2,37	26,98	27,72	0,74
تبوك	4,11	5,53	1,47	3,04	35,69	28,44	7,26-
نجران	5,38	11,89	0,41	0,90	7,57	10,82	3,25
الجوف	5,64	11,95	1,01	2,13	19,47	17,97	0,12
المملكة	5,52	10,87	1,07	2,12	19,47	24,40	4,93

المصدر: حُسبت النسب والمعدلات بناء على مصادر البيانات التالية:

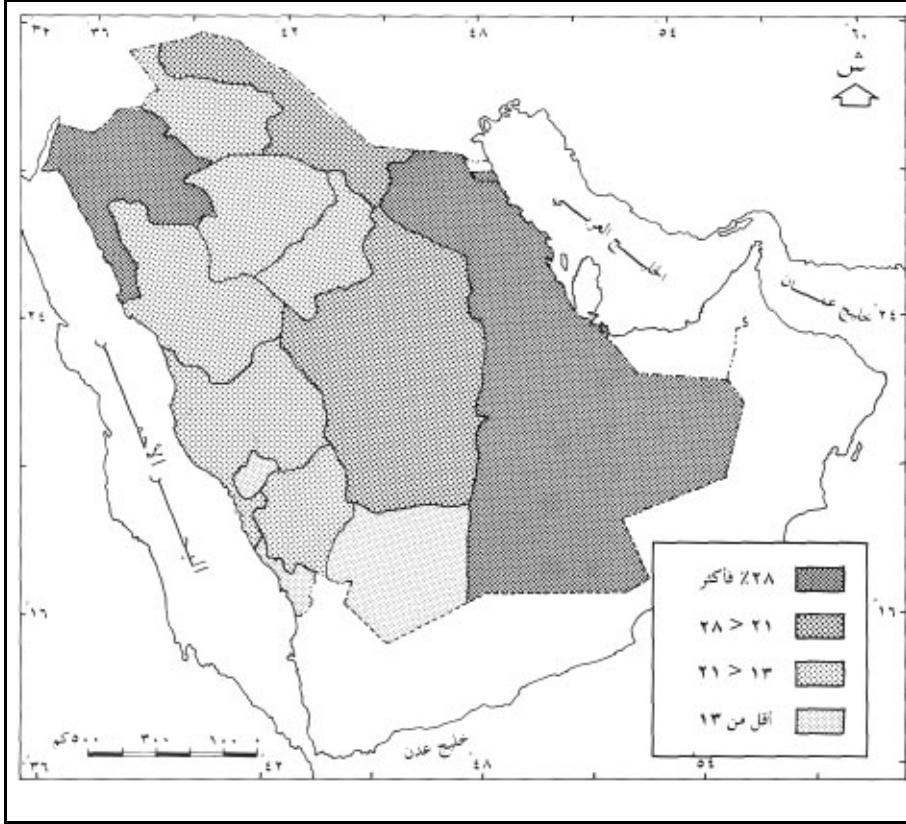
(١) وزارة العدل (١٤١٥هـ، ١٤١٧هـ) الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض: وزارة العدل.

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان

والمساكن: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. الرياض: مطابع مصلحة الإحصاءات العامة.

ومقارنة ببعض الدول الأخرى، تبدو هذه المعدلات منخفضة نسبياً. فيصل معدل الزواج الخام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 9,5 في عام 1997م (PRB, 1999b). كما يرتفع إلى 10,6 لكل ألف من السكان الكويتيين في عام 1982م (الصباح والشلقاني، 1986م: 62). ولعل ارتفاع نسب صغار السن والشباب من

جهة، وانخفاض معدلات الزواج في هذه الأعمار من جهة أخرى، يُفسر - ولو جزئياً - انخفاض معدلات الزواج الخام في المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول المذكورة وغيرها، بالإضافة إلى تأثير مستوى دقة البيانات ودرجة شموليتها.



شكل (7): نسب عدد حالات الطلاق إلى إجمالي حالات الزواج في عام 1413هـ

المصدر: تعداد السكان لعام 1413هـ

بوجه عام لا تختلف معدلات الزواج والطلاق الخام في المملكة العربية السعودية عما هي عليه في كثير من الدول (الجدول 7)، بل يُلاحظ انخفاض معدلات الزواج الخام نسبياً في المملكة العربية السعودية عند مقارنتها ببعض الدول العربية، للأسباب المذكورة آنفاً. أما بالنسبة لمعدلات الطلاق الخام، فلا تختلف كثيراً عن مستوياتها في الدول العربية الأخرى. ولكنها لا تصل - بحمد الله - إلى

مستويات الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية، أو روسيا البيضاء، أو الصين التي تأتي في مقدمة دول العالم في هذا الخصوص (الجدول 7).

كما يظهر التفاوت الكبير بين المناطق الإدارية، سواء في معدل الزواج أو الطلاق الخام. فمن جهة، يرتفع نسبياً معدل الزواج الخام في كل من القصيم، وحائل، والباحة، وجازان. ومن جهة أخرى ينخفض في كل من الشرقية، وتبوك، والحدود الشمالية. وبشكل عام يُلاحظ الارتفاع النسبي في مناطق الطرد السكاني، وانخفاضه في مناطق الجذب. أما معدل الطلاق الخام فيرتفع في القصيم، وتبوك، والرياض، وحائل، وينخفض في بقية المناطق، وبخاصة في جازان، ونجران، والشرقية. وهنا يمكن القول إنه ليس من المستبعد أن بعض زيجات المهاجرين تحدث في مناطق الأصل، وذلك لتفضيل كثير من الشباب المهاجرين للزواج من المناطق التي هاجروا منها مثل الباحة، ونجران، وعسير، بينما تسجل معظم حالات الطلاق، إن حدثت لهذه الفئة، في الأماكن التي يعيشون فيها، مثل الرياض، أو تبوك. ولكن هذا القول لا يُفسر انخفاض معدل الطلاق في الشرقية مع أنه قد يكون أحد أسباب ارتفاع نسب الطلاق إلى إجمالي حالات الزواج في هذه المنطقة. ومع هذا فإن ارتفاع نسب المطلقين في نجران - على سبيل المثال - وانخفاض معدل الطلاق فيها، وكذلك نسب حالات الطلاق إلى إجمالي حالات الزواج في عام 1413هـ، يؤكد تأثير الهجرة الداخلية في الحالة الزواجية من جهة، ومعدلات الزواج والطلاق من جهة أخرى.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن هذه المعدلات حُسبت لسنة واحدة، وذلك بناء على ما يتوافر من بيانات. وبذلك لا يستبعد أن تكون عرضة للتفاوت من سنة إلى أخرى كغيرها من الظواهرات الجغرافية، والاجتماعية، والديموغرافية الأخرى. ومن هذا المنطلق ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الحالة الزواجية للسكان نتيجة تراكمية لوقائع الزواج والطلاق والترمل التي حدثت خلال السنوات الماضية، في حين أن معدلات الزواج والطلاق تعتمد على وقائع سنوية فقط.

جدول (7)
معدلات الزواج والطلاق الخام في بعض الدول في عام 1992م

الدولة	معدل الزواج الخام	معدل الطلاق الخام
الجزائر	6,1	-
مصر	8,3	1,41
تونس	7,7	1,47
الولايات المتحدة الأمريكية	9,2	4,76
الكويت	8,6	2,0
الأردن	8,0	1,18
سوريا	8,2	1,26
فرنسا	4,7	1,92
ألمانيا	5,6	1,67
أسبانيا	5,6	-
السويد	4,3	2,53
الصين	8,1	4,63
روسيا البيضاء	7,7	3,87

المصادر:

UN (1997) *Demographic Yearbook, 1995*. New York: United Nations. Table 23.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (١٩٩٧م) مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية. نيويورك: الأمم المتحدة.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة الزوجية للسكان، وإبراز التباين الجغرافي، ومن ثم السعي لفهمه وتفسيره. وباعتماد على بيانات تعداد السكان في المملكة العربية السعودية لعامي 1394هـ و1413هـ، كشفت الدراسة عن بعض الحقائق المهمة والتباينات المكانية البارزة، ومن ثم توصلت إلى بعض النتائج التالية:

1 - يمثل المتزوجون الأغلبية، بينما لا يشكل المطلقون والأرامل إلا نسبة صغيرة جداً.

2 - تتمثل أبرز التغيرات التي طرأت على التركيب الزواجي للسكان السعوديين في انخفاض نسبة الترميل من 6% إلى 4% تقريباً، بسبب تحسن الظروف الصحية وارتفاع أمد الحياة. كما ارتفعت نسبة العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج بسبب تأجيل الزواج لمواصلة التعليم العالي في أغلب الأحيان.

3 - مقارنة بالتركيب الزواجي للسكان السعوديين، فقد شهدت الحالة الزواجية للسكان غير السعوديين تغيرات كبيرة تتمثل في زيادة نسبة المتزوجين، وربما يكون ذلك نتيجة التغيرات التي طرأت في التركيب العمري للسكان الوافدين، والقيود على استخدام أسر العاملين الوافدين، التي أسهمت في خفض نسبة صغار السن والشباب دون العشرين عاماً.

4 - تتفاوت سمات التركيب الزواجي لإجمالي السكان من منطقة إلى أخرى، لترتفع نسب المتزوجين بشكل ملحوظ في المحور الأوسط (الرياض - مكة المكرمة - الشرقية)، بالإضافة إلى منطقة تبوك، بينما ترتفع نسب الأرامل في مكة المكرمة، والباحة، وعسير، وحائل. ويُعزى هذا التباين إلى اتجاهات الهجرة الداخلية والخارجية وتأثيرهما في زيادة النسب أو خفضها.

5 - ترتفع نسب المتزوجين السعوديين في كل من تبوك، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتنخفض في شمال المملكة (حائل، والجوف، والحدود الشمالية).

6 - ترتفع نسب الأرامل من السعوديين في كل من جازان، وعسير، والباحة، نتيجة تأثير الهجرة الداخلية المغادرة بالدرجة الأولى، بينما ترتفع نسب المطلقين نسبياً في كل من عسير، ونجران - ربما - للأسباب ذاتها. ومن الجدير بالذكر أن هذا الارتفاع في المنطقتين الأخيرتين كان ملاحظاً - كذلك - في بيانات تعداد 1394هـ.

7 - تنخفض نسب المتزوجين من غير السعوديين بشكل ملحوظ في كل من الحدود الشمالية، وجازان، ومكة المكرمة، بينما ترتفع نسب هذه الفئة في الجوف، والباحة، وحائل، وذلك تبعاً لارتفاع نسب صغار السن الوافدين إلى هذه المناطق أو انخفاضها، بالإضافة إلى السمات العمرية للعمالة الوافدة إليها.

8 - من اللافت للنظر ارتفاع نسب الأرامل غير السعوديين بشكل كبير في المناطق المقدسة والحدودية في شمال المملكة العربية السعودية وجنوبها (مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجازان، ونجران، والحدود الشمالية)، وربما يعود ذلك إلى تخلف العمالة في البلاد بصفة غير نظامية أو إلى الهجرة غير الشرعية.

9 - ترتفع نسبة الأرامل من غير السعوديين في جازان، بصفة خاصة، أكثر من غيرها من المناطق الإدارية. ولا يجد الباحث تفسيراً لذلك، إلا كون المنطقة قريبة من الحدود الدولية، وعرضة للهجرة غير الشرعية.

10 - علاوة على ما سبق، يختلف التركيب الزواجي للذكور عن الإناث بشكل كبير، سواء للسكان السعوديين أو غير السعوديين. فبالنسبة للسعوديين، ترتفع نسب المتزوجات والأرامل والمطلقات مقارنة بالذكور، بينما ترتفع نسب الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج بدرجة كبيرة. ومن جهة أخرى ترتفع نسب المتزوجات بشكل ملحوظ في كل من تبوك، والمدينة المنورة، في حين ترتفع نسب المطلقات في كل من نجران، وحائل، وعسير.

11 - هناك اختلاف بارز في سمات التركيب الزواجي بين الذكور والإناث، إذ تبين أن معظم الذكور يبقون داخل الحياة الزوجية طوال حياتهم، في حين أن معظم الإناث يجبرن على الخروج منها بسبب الترميل بالدرجة الأولى، والطلاق بالدرجة الثانية.

12 - لا يبدو أن «العنوسة» أو «تأخر الزواج» ظاهرة تثير القلق في المجتمع العربي السعودي، وبخاصة عند مقارنتها بالدول الأخرى. ولكن هذا الأمر لا يعني عدم الاهتمام بهذه الظاهرة وتقويمها من وقت إلى آخر.

13 - تصل نسب الطلاق في المملكة إلى نحو 20% من إجمالي حالات الزواج في عام 1413هـ وإلى 24% في عام 1417هـ، وتتفاوت هذه النسب بشكل لافت للنظر من منطقة إلى أخرى. وبالمثل تتباين معدلات الزواج والطلاق بين المناطق الإدارية. وفي غياب البحوث المتعمقة في هذا المجال، لا بد أن يُعزى هذا التباين - ولو جزئياً - إلى الهجرة الداخلية، إلى جانب مستوى التحضر، وخصائص البيئة الاجتماعية التي تتميز بها كل منطقة إدارية مقارنة بغيرها من المناطق.

وبوجه عام توصلت الدراسة إلى أن الهجرة الداخلية والخارجية تؤثر في التركيب الزواجي للسكان في المناطق الإدارية المختلفة. ولا شك أن التباين المكاني لسمات التركيب الزواجي سواء للسكان السعوديين أو غير السعوديين، يظهر تأثير هذه التحركات السكانية، وما ينتج عنها من تغيرات في التركيب العمري والنوعي، كالزيادة في نسب كبار السن، وارتفاع نسبة النوع. لذا كشفت الدراسة عن علاقة التركيب الزواجي بكل من التركيب العمري والنوعي للسكان في المناطق الإدارية. ولعل هذه الدراسة المختصرة تسهم في وضع الخلفية الأساسية في هذا الموضوع المهم، وتثير بعض التساؤلات البحثية في ذهن القارئ لتصبح - بإذن الله - موضوعات لدراسات مستقبلية، وتؤكد الحاجة إلى فهم أعمق وتفصيل أدق. فالحاجة إلى المزيد من الدراسات لا تزال ملحة، وخصوصاً على مستويات مكانية أصغر، مثل المحافظات أو المراكز العمرانية، إذ لم تجر إلى وقت إعداد هذه الدراسة أي بحوث أو دراسات تفصيلية وعميقة عند هذه المستويات الجغرافية. كما أن الطلاق لم يُدرس بالقدر الكافي على مستوى المملكة العربية السعودية، ولم يحظ التباين في معدلات الطلاق بين المناطق والمحافظات أو المدن باهتمام كبير، وبخاصة أن «ظاهرة الطلاق تُعد من الظواهر التي تستوجب التحديد والحصص بقدر الإمكان لما لها من نتائج على أحوال السكان» (السعدي، 1980م: 238). وبناء عليه، فإن الحاجة ماسة إلى دراسة أسباب الطلاق والتباين المكاني لهذه الظاهرة، إذ لا توجد دراسات من هذا النوع مما يؤدي إلى كثير من التخمينات، وإلى إثارة بعض الجدل حول مستويات الطلاق في المناطق الإدارية المختلفة. ولا يتحقق ذلك على الوجه المطلوب، إلا من خلال السعي لزيادة دقة بيانات الزواج والطلاق، وتبويبها حسب الخصائص الديموغرافية (العمر، والنوع، والجنسية)، بالإضافة إلى السمات الاجتماعية، والاقتصادية المختلفة، لتكون في متناول الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع المهم.

ملحق (1): التركيب الزواجي لإجمالي السكان، والسكان السعوديين، وغير السعوديين، حسب النوع في عام 1413هـ

(i) إجمالي السكان (12 سنة فأكثر)

أرمل		مطلق		متزوج		لم يسبق له الزواج		المنطقة الإدارية
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
5.49	0.33	2.32	0.51	59.51	59.80	32.68	39.35	الرياض
7.05	0.65	2.16	0.58	58.84	59.63	31.96	39.13	مكة المكرمة
10.37	1.95	2.04	0.78	53.42	52.90	34.17	44.37	جازان
5.47	0.43	1.62	0.42	58.02	59.21	34.89	39.94	الشرقية
8.17	1.03	2.81	0.76	54.61	55.72	34.42	42.49	عسير
6.16	0.45	1.81	0.39	55.67	56.55	36.36	42.61	القصيم
7.01	0.91	2.47	0.55	53.39	55.32	37.13	43.23	حائل
6.84	0.67	1.85	0.47	58.84	58.36	32.47	40.50	المدينة المنورة
9.47	0.90	1.55	0.29	53.26	58.02	35.72	40.79	الباحة
6.46	0.81	1.99	0.59	55.08	52.44	36.48	46.17	الحدود
6.38	0.66	1.52	0.49	61.35	56.28	30.75	42.58	تبوك
7.17	0.42	3.42	0.50	55.03	56.26	34.38	42.82	نجران
6.29	0.83	1.96	0.53	54.97	55.57	36.78	43.07	الجوف
6.72	0.62	2.12	0.53	57.71	58.44	33.45	40.41	المملكة

(ب) السكان السعوديون (12 سنة فأكثر)

أرمل		مطلق		متزوج		لم يسبق له الزواج		المنطقة الإدارية
أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
6.43	0.52	2.42	0.71	55.50	48.84	35.65	49.92	الرياض
7.93	0.99	2.22	0.87	55.28	51.01	34.57	47.13	مكة المكرمة
10.69	2.19	2.12	0.88	52.01	50.24	35.18	46.69	جازان
6.13	0.66	1.64	0.54	55.07	49.93	37.16	48.87	الشرقية
8.68	1.39	2.90	0.97	53.09	49.06	35.34	48.59	عسير
6.63	0.63	1.83	0.54	53.56	47.12	37.98	51.71	القصيم
7.52	1.27	2.57	0.75	51.10	46.72	38.81	51.26	حائل
7.20	0.89	1.73	0.61	57.59	50.50	33.49	48.00	المدينة المنورة
10.01	1.19	1.53	0.35	51.71	51.98	36.75	46.48	الباحة
6.98	1.11	2.21	0.78	52.05	49.67	38.75	48.44	الحدود الشمالية
6.94	0.90	1.47	0.59	60.17	49.17	31.43	49.34	تبوك
7.72	0.56	3.69	0.64	53.04	49.43	35.55	49.36	نجران
6.82	1.19	2.08	0.70	52.18	46.73	38.92	51.39	الجوف
7.45	0.91	2.18	0.73	54.74	49.64	35.63	48.71	المملكة

(ج) السكان غير السعوديين (12 سنة فأكثر)

المنطقة الإدارية	لم يسبق له الزواج		متزوج		مطلق		أرمل	
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر
الرياض	23.40	28.34	72.07	71.21	2.00	0.30	2.52	0.14
مكة المكرمة	26.38	31.56	66.43	67.79	2.03	0.31	5.16	0.33
جازان	26.51	37.32	64.06	60.98	1.48	0.50	7.95	1.20
الشرقية	24.34	28.66	71.75	70.94	1.56	0.26	2.36	0.15
عسير	23.20	27.32	73.21	72.29	1.67	0.24	1.92	0.15
القصيم	22.11	27.08	74.25	72.66	1.63	0.13	2.01	0.13
حائل	20.36	26.26	76.31	73.49	1.44	0.12	1.88	0.14
المدينة المنورة	27.58	28.29	64.90	71.17	2.43	0.24	5.09	0.30
الباحة	21.15	25.41	75.26	74.35	1.79	0.13	1.80	0.11
الحدود الشمالية	25.78	41.84	69.27	57.72	0.94	0.21	4.00	0.23
تبوك	25.93	27.72	69.80	71.88	1.87	0.25	2.39	0.15
نجران	27.22	30.35	67.24	69.27	1.74	0.23	3.80	0.15
الجوف	20.26	25.97	76.49	73.74	1.08	0.19	2.18	0.10
المملكة	25.08	29.59	69.10	69.90	1.92	0.28	3.89	0.23

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت) النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: 1413هـ - 1992م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

ملحق (2): نسب العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج في بعض الفئات المختارة في بعض الدول لعام 1992م (*)

إناث			ذكور			الدولة
٤٩-٤٥ سنة	٢٤-٢٠ سنة	١٩-١٥ سنة	٤٩-٤٥ سنة	٢٤-٢٠ سنة	١٩-١٥ سنة	
0,84	33,3	78,8	2,1	78,7	98,7	السعودية (**)
5,5	52,1	86,7	3,7	77,9	98,7	الكويت
3,8	59,0	93,3	6,5	87,2	99,5	البحرين
2,3	57,9	90,6	1,4	88,2	99,3	الأردن
2,8	39,4	79,2	3,4	80,7	89,6	مصر (**)
1,1	31,4	74,1	1,7	65,8	94,6	إيران
0,2	41,4	95,3	5,1	62,5	98,2	الصين
0,8	5,8	24,7	1,0	53,6	88,8	النيجر
2,9	20,1	60,5	8,1	55,8	93,1	أوغندا
13,4	56,2	88,3	10,7	74,6	94,7	شيلي
9,7	86,2	99,6	15,5	93,9	99,9	أيرلندا
11,2	89,6	99,5	18,3	96,5	99,9	السويد
6,6	68,7	97,3	7,9	85,0	99,3	كندا

UN (1997) **Demographic Yearbook, 1995**. New York: United Nations. Table 26, pp. 456-70.

* الإحصاءات لعام 1992م، أو أقرب تاريخ إليه، باستثناء مصر التي تعود الإحصاءات الخاصة بها إلى عام 1986م.
** تقتصر الإحصاءات على المواطنين فقط.

الهوامش

- (1) يمكن التعرف على خصائص هذه البيانات من خلال الاطلاع على دراسات أخرى (مثل الخريف، 1414هـ؛ 1418هـ).
- (2) لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات والأساليب يمكن الاطلاع على الكتب الإحصائية والدراسات المتخصصة مثل الخريف (1420هـ) والسرياني (1402هـ).
- (3) بما أن عدد الأشخاص الذين لم تبين حالتهم الزوجية قليل جداً، ونظراً لأن الحالة «غير مبين» لا تدخل ضمن الحالات الزوجية، فإن إدخالها عند احتساب نسب الحالة الزوجية يحدث خللاً في نسب التركيب الزواجي، ومن ثم يُعطي نسباً غير صحيحة لطبيعة التركيب الزواجي في المجتمع.
- (4) لقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة (أمد الحياة) للذكور في المملكة من 42 سنة في عام 1960م إلى 70 سنة في عام 1999م (انظر: البنك الدولي، 1984م؛ Population Reference Bureau، 1999).
- (5) ينبغي الحذر عند التعامل مع الإحصاءات الحيوية في دول المنطقة نظراً لما تعانيه هذه البيانات من قصور في الشمولية والتغطية. وعلى الرغم من ذلك تشير الإحصاءات المنشورة (مثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، 1997م) إلى عدم وجود فروق كبيرة بين المملكة العربية السعودية والدول الخليجية.
- (6) لقد وجد أن معامل الارتباط بين نسب الطلاق ونسب التحضر في المناطق الإدارية يصل إلى (0,69)، مما قد يدل على ارتفاع هذه النسب في المناطق الحضرية وانخفاضها في المناطق الريفية. كما يصل معامل الارتباط بين معدل صافي الهجرة لعام ١٣٩٤هـ ونسب الطلاق المذكورة نحو (0,64).
- (7) لا توفر بيانات وزارة العدل تفاصيل عن الجنسية (سعودي أو غير سعودي)، مما يشكل صعوبة في دراسة الزواج والطلاق لأي من المجموعتين السكانيين. ولكن الأمر لا يبدو حرجاً، عندما نعرف أن عدد حالات الزواج والطلاق لغير السعوديين محدودة جداً.
- (8) حُسبت معدلات الزواج والطلاق الخام لعام 1417هـ بالاعتماد على إسقاطات السكان السعوديين المستمدة من مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت).

المصادر

- أمل الصباح، ومصطفى الشلقاني (1986م). سكان الكويت: الماضي - الحاضر - المستقبل: دراسة سكانية تحليلية مقارنة. الكويت: وحدة البحث والترجمة (الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافيا)، بجامعة الكويت.
- البنك الدولي (1994م). تقرير عن التنمية في عام ١٩٨٤م. القاهرة: مؤسسة الأهرام.
- الجهاز المركزي للإحصاء، دولة قطر (1998م). «المجموعة الإحصائية السنوية»، العدد 18.
- جون كلارك (1984م). جغرافية السكان، (ترجمة) محمد شوقي بن إبراهيم مكي، الرياض: دار المريخ.
- رشود محمد الخريف (1414هـ). التعداد السكاني: مفهومه - وطرقه - وتقويمه - واستخداماته. الرياض.
- رشود محمد الخريف (1418هـ). «التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة من (1394-1413هـ)»، رسائل جغرافية (الجمعية الجغرافية الكويتية)، رقم 211.
- رشود محمد الخريف (1420هـ). «التركيب العمري والنوعي في المملكة العربية السعودية: التباين المكاني والتغيرات الديموغرافية»، الدارة (25)، 5-108.
- سلوى الخطيب (1413هـ). «الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي: دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض»، مجلة جامعة الملك سعود (الأدب): (1)5، 205-243.

السيد خالد المطري (1419هـ). سكان المملكة العربية السعودية. جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

عباس فاضل السعدي (1980م). دراسات في جغرافية السكان. الإسكندرية: منشأة المعارف.

عبدالرحمن الشريف (1994م). جغرافية المملكة العربية السعودية. الرياض: دار المريخ.

عبدالله عبدالرحمن الفيصل (1411هـ). «بعض خصائص المطلقين الاجتماعيين في محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية» مجلة جامعة الملك سعود (الآداب): (3)، 215-189.

فاطمة الحمدان (1412هـ). «مظاهر تغير خصائص السكان في منطقة الباحة للفترة من 1394هـ إلى 1402هـ (1974-1982م): دراسة في جغرافية السكان»، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب للبنات بالرياض.

فتحي أبو عيانه (1986م). جغرافية السكان. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة.

لجنة الأطلس الوطني، قسم الجغرافيا (1401هـ) أطلس السكان للمملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة الرياض (جامعة الملك سعود).

محمد الثمالي (1411هـ). «اتجاهات الهجرة الريفية في منطقة الطائف: دراسة بالعين» مجلة جامعة أم القرى، 3(5): 392-427.

محمد الربدي (1419هـ). «سكان منطقة الرياض»، في عبدالله الوليعي (تحرير) ص 7-243 منطقة الرياض: دراسة تاريخية وجغرافية واجتماعية. الرياض: إمارة منطقة الرياض.

محمد الرويثي (1400هـ). سكان المملكة العربية السعودية: دراسة جغرافية ديموغرافية. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.

محمد بركات (1985م). «الزواج والطلاق في تونس»، في : الأمم المتحدة والجامعة التونسية، دراسات في المسائل السكانية في الجمهورية التونسية.

محمد محمود السريان (1413هـ). السمات الديموغرافية للمجتمع السعودي: التركيب الاجتماعي والاقتصادي. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

محمود محمد سيف (1998م). جغرافية المملكة العربية السعودية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مصطفى الشلقاني (د. ت). طرق التحليل الديموغرافي. الكويت: جامعة الكويت.

مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (1379هـ). التعداد العام للسكان: البيانات التفصيلية. الدمام: مطابع التريكي.

مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (د. ت). النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت). الإسقاطات السكانية للسكان السعوديين: من ١٩٩٣م إلى ٢٠١٠م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

ناصر عبدالله الصالح (1402هـ) «أحوال السكان بالمملكة العربية السعودية» مجلة كلية التربية، (جامعة أم القرى)، عدد خاص عن الجغرافيا 41-119.

ناصر عبدالله الصالح (1419هـ) «بعض خصائص وسمات التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية 1413هـ» بحث مقدم في الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية، المنعقدة خلال الفترة من 14-16 ذي القعدة. نورة عبدالله الهزاني (1407هـ) «العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة: دراسة وثائقية في حالات الطلاق بمحكمة الضمان والأنكحة بالرياض في الفترة من 1400 إلى 1404هـ»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

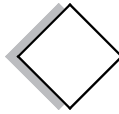
Goldstein, J. (1999). The levels of divorce in the United States. *Demography*, 36(2), 409-414.

Population Reference Bureau (1999a). *World Population Data Sheet*. Washington, DC: PRB.

Population Reference Bureau (1999b). *Population Today*. 27(2), 6.

United Nations. (1997). *Demographic yearbook, 1995*. New York: United Nations.

Weeks, J. R. (1986). *Population: An introduction to concepts and issues*. Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company.



Geography

Marital Composition of the Population of Saudi Arabia: A Study of the General Attributes, and the Spatial and Demographic Characteristics

Rashood M. Kharif*

The objective of this study is to understand the marital composition of the population of Saudi Arabia, present its spatial variations, and attempt to explain such variations. As a result, some important facts are explored, and the patterns of spatial variations are presented. Married persons were found to be in the majority in general, and especially in the East-West corridor (Eastern Province, Riyadh, and Makkah), in addition to Tabouk. The percent of widowed is higher, however, in Makkah, Baha, Assir, and Hail. The study also shows differences in marital status by age, sex, and nationality. For instance, most men stayed married all of their lives, whereas most older women live outside marriage. This study also determined crude rates of marriage and divorce, and describes substantial spatial variation of both marriage and divorce rates. It was not possible, however, to fully explain such variations. In general, internal and international migrations are thought to affect marital composition and its geographical variations. It is apparent that more in-depth studies are needed in order to understand the complex spatial pattern of marital characteristics and indicators.

Keywords: marriage, divorce, marital composition, population of Saudi Arabia, rates of marriage.

* Associate Professor & Dean of Faculty of Art, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.